الانعكاسات الأمنية للازمة الليبية على دول الجوار : تجارة السلاح أنموذجا

د.دريسي حنان

أستاذة محاضرة "أ"

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر 3

ملخص

يستعرض هذا المقال بصفة عامة الأزمة الليبية و انعكاساتها الأمنية على دول الجوار, حيث أفرزت الانتفاضة الشعبية الليبية (17 فبراير 211) انفلاتا امنيا شبه كامل تحولت على إثره الأراضي الليبية إلى منطقة عبور و انتشار مختلف أنواع الجريمة المنظمة,

خاصة انتشار الأسلحة و المتاجرة بها.ما أدى إلى توسع نطاق التهديدات الأمنية الجديدة ليس فقط على المستوى الداخلي الليبي, و إنما حتى على المستوى الإقليمي و الدولي.

Abstract

It produced a popular uprising Libya (February 17,2011) a security uncontrollable almost complete. The Libyan land turned into a transit zone and the spread of various types of organized crime, especially weapons proliferation and trades it, in addition to the expansion of new security threats ranges, not only on the Libyan national level, and even at the regional and international levels.

مقدمة

أدى انتشار السلاح الليبي بعد ثورة 17 فبراير2011 و انهيار نظام العقيد القذافي إلى تغذية مناطق الصراع و التوتر في دول الجوار الإقليمي، و زيادة حدة تأزم الأوضاع الداخلية للبلاد واستمرار النزاعات بين الجماعات الحكومية وغير الحكومية، الأمر الذي دفعها أمام تحد انفلاتي-أمني وظهور تشكيلات مسلحة بدعوى حفظ الأمن والنظام في المناطق المحررة، فقد بدأت بمجموعات بسيطة ثم تنامت أعدادها حتى تجاوزت في مدينة بنغازي (45) مجموعة، البعض منها غير معروف العدد والسلاح، وتجاوز عددها في العاصمة بعد تحريرها أكثر من (100) مجموعة وتحول البعض منها إلى مجموعات جهوية وأخرى تتبع أيديولوجيات معينة أو لغرض فرض السلطة والحصول على المال .فقد ادى انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا إلى وصول العامة للسلاح بأنواعه «الخفيف-المتوسط-الثقيل والمتطور» في كافة مخازن الجيش والشرطة للاستعانة به في مواجهة النظام ثم نقله بعد ذلك إلى دول الجوار كمصر وتونس والجزائر ودول الساحل الأفريقي، حيث ينشط تجار السلاح في مجموعات منظمة لبيعه.منهم ما يتبع لعشائر و قبائل ليبية و منهم ما يتبع لتنظيمات و جماعات مسلحة و ذلك على طول الحدود البرية الليبية التي تزيد عن أربعة ألاف كلم. و ضمن أفراد هذه الشبكات رجال من الصحراء ماهرين في مسالك الصحاري و عارفين بتضاريسها و هو ما سهل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة في مالي و نيجيريا و السودان و افريقيا الوسطى وتونس والجزائر وغيرها.

فبسبب كل هذه الظروف، تحولت الأراضي الليبية إلى منطقة عبور وانطلاق لأخطر أنواع الجريمة المنظمة «تجارة السلاح» ما أثر سلبا على ليبيا وزيادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حدة تأزمها الأمني من جهة، وتهديد أمن واستقرار دول الجوار الإقليمي من جهة ثانية.

ومن خلال كل هذه المشكلات وأخرى، نطرح التساؤل الآتي:

إلى أي مدى يمكن لعامل- انتشار السلاح- تعقيد الأوضاع الأمنية في ليبيا و تهديد امن واستقرار دول الجوار الإقليمي؟

اولا:ظهور الجماعات المسلحة في ليبيا.

أ. انبثاق الجماعات المسلحة:

تحولت الاحتجاجات الجماهيرية التي انطلقت في 17 فبراير 2011، بشكل سريع ومفاجئ إلى نزاع مسلح في بنغازي ومصراتة وجبال نفوسة، عندما هاجمت قوات القذافي المتظاهرين؛ ما زاد من تصاعد حدة العنف وعدد القتلى بين المدنيين، حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم « 1973 في 17 مارس 2011» الذي يفوض للدول الأعضاء و المنظمات الإقليمية اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين .وفرضت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة حظرا جوياً على الفور وباشرت بالضربات العسكرية ضد قوات القذافي البرية التي كانت تهدد بنغازي، وتولى حلف الشمال الأطلسي قيادة العمليات في 31 مارس 2011.

بدأت الكتائب كخلايا قتال شوارع غير منظمة لكنها تطورت إلى منظمات قادرة على تشغيل وحدات المدرعات والتنسيق .حيث باشرت في بدايات الأمر القوات المسيطرة في كل من بنغازي ومصراتة وزنتان بكم قليل وبسيط من الأسلحة، إلى أن أصبحت تسيطر على ترسانة القذافي الضخمة من الأسلحة التقليدية والذخيرة، وفيما بعد بدأت جماعات مسلحة جديدة في مرحلة ما بعد الثورة بالظهور في المراحل الأخيرة من الحرب؛ ما زاد من تأزم الوضع الأمني وتعقيده.

ب. تصنيف الجماعات المسلحة[1]

هناك أنواع أربعة مميزة من الجماعات المسلحة في ليبيا الآن هي: اللواءات الثورية، واللواءات غير المنظمة، ولواءات ما بعد الثورة، والميليشيات. فقد تكوّنت عدة أنواع من الهياكل التنسيقية المحلية أثناء وبعد الحرب، بما في ذلك المجالس العسكرية واتحادات الثوار، التي اكتسبت أهمية منذ نهاية القتال.

اللواءات الثورية، وهي تمتلك خبرة قتالية كبيرة كأفراد، والأهم، كوحدات مقاتلة. وهذا يميزهم عن جماعات ما بعد الثورة التي ظهرت في وقت لاحق في الحرب. وتتميز اللواءات الثورية بالجماعات المقاتلة التي ظهرت في مصراتة وزنتان. ففي مصراتة، اعتبارًا من شهر نوفمبر 2011، تم تسجيل 236 كتيبة ثورية في اتحاد ثوار مصراتة، وهو ما يكون ما يقرب من 40000 عضو.

وتشير التقديرات إلى أن قوام قوة هذا الاتحاد تتشكّل من الطلاب بما نسبته (41في المائة)، ومن عمال القطاع الخاص بما نسبته (38 في المائة) وعمال القطاع العام (11 في المائة)، ومن المهنيين المتخصصين مثل الأطباء (8 في المائة) والبطالين (2 في المائة).

اللواءات غير المنظمة، وهي كتائب ثورية انفصلت عن سلطة المجالس العسكرية المحلية في المراحل المتأخرة من الحرب. ويقول كبار القادة العسكريين إنه بدءًا من مارس 2012، كان هناك من ست إلى تسع كتائب غير منظمة في مصراتة، وهو ما يشكّل أقل من 4 في المائة من إجمالي عدد الجماعات المسلحة في المدينة. وقد خضعت هذه الكتائب لعمليات تكوين مشابهة لتلك الخاصة بالكتائب الثورية، ونتيجة لذلك اكتسبت بنية تنظيمية متماسكة وقدرة عسكرية جيدة.

لكن لم يفضل قادة الكتائب غير المنظمة الانضمام إلى المجالس العسكرية المحلية، وبالتالي تغيير الجوانب الهامة في بنيتها وشرعيتها. وبينما تعمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلك الجماعات في بيئة غير قانونية، فإنهم يذعنون للتوقعات الاجتماعية لعشائرهم؛ أي المجتمعات التي جاء منها أعضاء تلك الكتائب غير المنظمة. وهذه الكتائب مسئولة عن عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان.

لواءات ما بعد الثورة، وقد ظهرت لملء الفراغ الأمني الذي خلّفته هزيمة قوات القذافي. وشاع ظهور هذه الكتائب في الأحياء الموالية للحكومة أو الموالية للقذافي مثل بني الوليد أو سرت، لكنها ظهرت أيضًا في مدن وبلدات أخرى كانت أقل تضررًا من النزاع.

ويتزايد عدد كتائب ما بعد الثورة بسبب كثرة المجتمعات الموالية في ليبيا. وبرغم أن سرعة ظهورها منع تلك الجماعات من أن تصبح متماسكة وفعالة عسكريًّا، مثل الكتائب الثورية أو غير المنظمة؛ فإنها تكتسب الخبرة من خلال المشاركة في الصراعات الطائفية المستمرة في مرحلة ما بعد الثورة. ويوضح الاقتتال الذي حدث في منطقة زواره مدى تعقيد جماعات ما بعد الثورة وعلاقتها بالشبكات الاجتماعية التي تضمها.

الميليشيات :ظهر في ليبياما يصل إلى نحو1700جماعة مسلحة مختلفة انشقت عن الثوار الليبيين التي قاتلت نظام معمر القذافي عام 2011 فيما عرف بثورة 17 فبراير و فيما يلي نستعرض ابرز الميليشيات و مواقعها و أماكن تمركزها[2] :

1-درع ليبيا : هي تحالف ميليشيات من مدن ساحلية إلى الغرب و الشرق من طرابلس و تحديدا في الزاوية في الغرب و مصراته في الشرق . حيث نقل المؤتمر الوطني العام درع ليبيا إلى طرابلس عام 2013 لتعزيز الأمن و تشكلت قوات درع ليبيا كجيش احتياطي له ميزانية مستقلة و تندرج تحت هذا الدرع غرفة عمليات ثوار ليبيا.

2- **ميليشيات و كتائب مصراته** :لديها من القوة العسكرية و العتاد العسكري ما يضاهي حكومة طرابلس و ترسانتها العسكرية تنتشر على مشارف مدينة مصراته الساحلية و ينسب إليها أحداث غرغور بطرابلس.

3-اللجنة الأمنية العليا :تحضى بنفوذ في شرق ليبيا و تعمل كقوة شرطة من الناحية الفعلية و هي متحالفة مع درع ليبيا في مواجهة ميليشيا الزنتان القبلية.

4-ميليشيا الزنتان : و هي ميليشيا قبلية تنحدر من بلدة الزنتان الصحراوية وجهت لها اتهامات بارتكاب تجاوزات تشمل قطع الطرق و الخطف و يقود قادتها لواء القعقاع. و تضم العديد من أعضاء قوات معمر القذافي الخاصة المدربة في روسيا. وهناك أيضا من الميليشيات :

5- جماعات سلفية :تضم مقاتلين سابقين في الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا و لها أعضاء في المؤتمر الوطني العام يلقى باللوم على احد فصائلها و هي جماعة أنصار الشريعة في الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي و الذي أسفر عن مقتل القنصل الأمريكي آنذاك.

6-مؤيدو إقامة حكم فيدرالي في برقة :يدعون إلى إقامة حكم ذاتي في إقليم برقة الشرقي في منطقة تكون بنغازي مركزها و هم يطالبون ينصبب من مكاسب ثورة فبراير .

7-لواء شهداء 17 فبراير :من اكبر الميليشيات العسكرية في شرق ليبيا يتألف من 12 كتيبة على الأقل و يضم مجموعة كبيرة من الأسلحة الخفيفة و مرافق للتدريب. يقدر أعضائه بنحو1500 إلى 3500 فردا ونفذ العديد من المهام الأمنية في شرق ليبيا و منطقة الكفرة في الجنوب.

و إن اختلفت أسماء الجماعات المسلحة و الميليشيات الليبية غير انه يؤخذ على الحكومة الليبية عدم قدرتها على توحيد هذه الجماعات المسلحة أو فرض سيطرتها عليها نظرا لضعف قوتها العسكرية و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمنية و نقص السلاح الأمر الذي يهدد بانزلاق البلاد إلى المزيد من التفكك و عدم الاستقرار.

ثانيا-كيفية انتشار الأسلحة الليبية وتوزيعها:

لفهم طريقة انتشار الأسلحة الليبية وتهريبها، من الضروري التأكيد على أن عمليات نقل العتاد العسكري داخل ليبيا، بدأت بواسطة معاملات تجارية يبرمها المدنيون لشراء ترسانة القذافي في ظل استمرار حالة الفوضى التي تعم ليبيا قبل أن تتطور مظاهر الانتشار لتصل مرحلة استولت فيها جماعات مسلحة على المخازن الحكومية بالقوة، حتى أصبح البارود الليبي متاحًا للجميع بعد سقوط الدولة؛ وهو الأمر الذي جعل من هذا السلاح خطرًا يهدد بنسبة كبيرة دول الجوار، ويجعل ليبيا في مهب ريح لا يمكن التكهن بعواقبها أو إلى أين ستمضي ببلد عصفت به أحلام الثورة.

لأجل السيطرة على مخازن السلاح، وحقول النفط اندلعت مئات المرات الاشتباكات بين القوات المسلحة الليبية والجماعات المسلحة المناوئة لها، والتي يتضاعف عدد أفرادها وتقوى شوكتها كلما تآلفت أكثر قواها العشائرية وانسجمت مطامعها الجهوية، مع كل ما يمثله ذلك من قيم نقيضه للحياة الديمقراطية والتعددية التي نادى بها منظرو الربيع العربي، ومن مظاهر سقوط الثورة الليبية عودة المجتمع إلى أطره التقليدية جلبًا للحماية وأخذًا للثأر أحايين أخرى أو تأكيدًا لمكانة مأمولة. ومن ذلك تفشي النزاعات المستجدة على الليبيين والمرتبطة هذه المرة بجنسية قبائل معينة، كالطوارق والتبووغيرهم ممن انتهز الفرصة للعمل على تقوية وتعزيز وجوده وفرض أجندته أو للسيطرة على طرق تهريب السلاح المدرة للربح[3].

لقد مثلت بنغازي أولى مناطق توزيع السلاح على الثوار وهي المنطقة المتواجدة فيها قاعدة بنينا الجوية التي يوجد بها مطار دولي، والذي كان يشحن من الخارج عبر الطيران الحربي القطري، بالإضافة إلى مجموع السفن العسكرية التي كانت تفرغ حمولتها من شحنات أسلحة وذخائر في ميناء بنغازي البحري، ومن ثم يتم تحويله وتوزيعه إلى كتائب الثوار بالمدينة وجهة إجدابيا والبريقة، كما وتسلم شحنات السلاح من قبل أشخاص معنيين من قادة كتائب الثوار[4]. أما في مدينة مصراتة، فالميناء البحري الكبير كان يمثل النقطة الوحيدة التي يتم من خلالها إيصال السلاح إلى ثوار المدينة، والذي كان يتم تقديمه من قطر والإمارات وفرنسا.

وفيما يخص طرابلس، فالوضع كان مختلفا تقريبا، بحيث هرب العديد من الشباب والأسر و رجال الأعمال إلى تونس، حيث قاموا بتنظيم مع أهالي طرابلس في المهجر شبكات دعم في مناطق مثل تونس وصفاقس وجربة، والتأمت لتشكل ائتلاف 17 فبراير الذي كان يدعم الثوار في طرابلس بالعتاد الحربي، وقد كان من أبرز هؤلاء عبد الرحيم الكيب الذي أصبح فيما بعد رئيسا للوزراء، وأحد الستة الممثلين الذين رشحهم الائتلاف بالمجلس الوطني الانتقالي[5]. أما عن الوضع في الزنتان، فقد قام المنشقون عن الجيش الذين يتمتعون بخبرة عسكرية كبيرة بقيادة اللواء محمد المدني قيادة الثورة هناك، حيث تم استخدام مدرج طيران بالمدينة لاستقبال المال والسلاح من بنغاوي وتونس، وهذا ما حوّل الزنتان لمخزن كبير للأسلحة والمُؤَن، وبقي ثوار الزنتان يبادرون بالسيطرة على مخازن الأسلحة وبيعها لثوار طرابلس، مما أكسبها مزيدا من النفوذ والسيطرة. وتضمنت قائمة الأسلحة التي ألقتها فرنسا على منطقة الجبل الغربي، والتي تم إنزالها بواسطة المظلات، رشاشات، وصواريخ مضادة للدبابات وقاذفات صواريخ وبنادق آلية قدمتها دولة قطر. التي كانت من أولى الدول العربية التي شاركت في العمليات العسكرية لإسقاط نظام القذافي. ومن هنا بدأت تنتشر الأسلحة في أيدي الشعب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الليبي، واستغلاله من قبل كل قبيلة وطائفة ضد قبيلة وطائفة أخرى، مما يزيد دائما حدة النزاع وتأزم الوضع الأمني. ومن ثم أصبح تهريب الأسلحة إلى دول الإقليم المجاور، محل سوق مفتوح ودعم النزاعات وإحياء الصراعات الدامية في المنطقة الإقليمية وخاصة دول الساحل والصحراء، التي أصبحت معبرا مفتوحا لمختلف التهديدات الأمنية غير التقليدية أهمها الأسلحة والتهريب وتبييض الأموال والهجرة غير الشرعية التي أصبحت تنظر إليها دول شمال المتوسط كأهم تهديد تفرزه لها الأزمة الأمنية الليبية.

ثالثا-دور السلاح الليبي في تأزم الأوضاع الداخلية بليبيا

يعتبر الانتشار الواسع والكثيف للأسلحة في ليبيا، فاعلا رئيسيا في استمرار وتأزم الأوضاع الأمنية فيها، من خلال سيطرة كل الفصائل السياسية والقوى الفاعلة فيها عليه،وبالخصوص أن هذه القوى لها أعضاء في مختلف الميليشيات والكتائب التابعة للثوار، وتمتلك السلاح الكثير بمختلف الأنواع، الخفيف منه والمتوسط والثقيل، من مسدسات، وكلاشينكوف، إلى مضادات الطيران وراجمات الصواريخ ومدافع الهاون وغيرها من الأسلحة الفتاكة والمدمرة التي باتت تهدد الأمن الإنساني في ليبيا وجوارها، والسيطرة الكاملة على كل مخازن الأسلحة والعتاد الموجودة في كل البلاد، والتي كان يعززها القذافي طوال فترة حُكمه. ولعل أحد أهم تجليات انتشار السلاح داخل ليبيا هو عسكرة القبيلة، حيث تتنافس القبائل على التسلح دفاعاً عن مصالحها أو عدم تهميشها في مرحلة تقسيم الثروة والسلطة بعد القذافي، ولعل أبرز دليل على ذلك، الاشتباكات التي دارت في الكفرة في جنوب ليبيا بين قبائل **التبو** ذات الأصول الإفريقية التي تشكو من التهميش، و**الزوى** ذات الأصول العربية[6].

فبعد انتهاء الثورة على القذافي، أصبحت هذه الأسلحة مصدرا للخلافات التي تنشب بين الثوار بمختلف الكتائب والفصائل حول بعض المشكلات البسيطة والمعقدة، لكن سرعان ما يطور الخلاف إلى اشتباكات مسلحة، وكانت العاصمة طرابلس إحدى المناطق التي تشهد اشتباكات دائمة بين الثوار، بالإضافة إلى مصراتة والزنتان و بنغازي. ويعود النزاع بين الثوار الليبيين إلى عدة أسباب، منها التركيبة القبلية المميزة للبلاد، ووجود حساسيات قبلية تاريخية قديمة بين أبناء القبائل وبعضهم البعض، حيث تعود الخلافات إلى النزعة الثّأرية والخلافات حول قطع الأراضي، وبالخصوص حول النفوذ والسيطرة بعد الثروة أو تصفية حسابات مع العائلات والعناصر والقيادات التي كانت محسوبة على نظام القذافي.وهو ما يرهن عملية الانتقال الديمقراطي و بناء مؤسسات الدولة و هي ذاتها الشعارات التي رفعها الشعب الليبي ايام الثورة.

فعدم قدرة المجلس الوطني الانتقالي وكذلك الحكومة الانتقالية على دمج الميلشيات المسلحة فى المؤسسات الأمنية أوجد حالة من الانكشاف الأمني، حيث إن هناك العديد من الجماعات المسلحة التى ترفض إلقاء السلاح ويرون أن لهم شرعية ثورية مستمدة من مشاركتهم فى إسقاط النظام.

رابعا-تداعيات انتشار السلاح الليبي على امن و استقرار دول الجوار

بعد استيلاء القذافي على السلطة العام 1969 أطلق على القوات المسلحة الليبية تسمية"جيش الشعب المسلح"، وحتى قبيل سقوط نظامه كان الجيش الليبي يضم نحو 130 ألف مقاتل، بحيث يتوزع المنخرطون في أركانه ما بين القوات الشعبية المسلحة او الجيش، والقوات البحرية العربية الليبية، والقوات الجوية في الجماهيرية الليبية العربية .وقد أدى سوء تنظيم هذا الجيش وانعدام الخبرة والتدريب لدى قادته الميدانيين، بالإضافة إلى سرعة انكسار روح أفراده المعنوية أمام مضامين الحرب الإعلامية التي أفرزتها المطالب الشعبية التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أتت بها «موجة الربيع العربي»، وتحكم فيها ونظمها الثوار المدعمون بالقدرات العسكرية لحلف الشمال الاطلسي، وبذلك انهار الجيش الليبي بشكل تام مُخلّفا وراءه مخازن مليئة بالذخائر وبمختلف أصناف وأحجام الأسلحة، حيث قدر عددها بـ 87 مخزنا دُمر منها 21 أثناء الثورة وانتشر السلاح بين الثوار والقبائل وصولا إلى الحدود

ولأجل السيطرة على مخازن السلاح، وحقول النفط اندلعت العديد من الاشتباكات بين القوات المسلحة الليبية والجماعات المسلحة المناوئة لها، والتي يتضاعف عدد أفرادها وتقوى شوكتها كلما تآلفت أكثر القوات العشائرية وانسجمت مطامعها الجهوية.

لقد أصبحت الحدود الجنوبية بين ليبيا ومالي والنيجر سوقا مفتوحة تتخذ منها جماعات إرهابية أو إجرامية مركزا للتخطيط وتنسيق أنشطتها وتنسيق عملياتها وتخزين ونقل وتهريب العتاد غير المحدود خارج ليبيا.[7]

والخطورة لا تتوقف على الأوضاع في ليبيا فقط، وإنما تمتد أيضا إلى الدول المجاورة لليبيا، حيث نشطت عصابات تهريب السلاح عبر الحدود الصحراوية الممتدة لليبيا في الشرق مع مصر، والجنوب مع السودان، وتشاد، والنيجر، ومالي، والغرب مع الجزائر وتونس. كما وتوجد افتراضات تخوف انتقال هذه الأسلحة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والمتمردين من الطوارق ومالي والنيجر، أو المتمردين في أفريقيا جنوب الصحراء، كما أصدرت مجموعة من التقارير الإعلامية أن جماعة «بوكو حرام» المتشددة في شمال نيجيريا حصلت على أسلحة من ليبيا، كما حصلت جماعة القاعدة ومتمردو الطوارق على كميات لا بأس بها من الأسلحة المهربة من ليبيا، إضافة إلى النشاط التهريبي للسلاح بمختلف أنواعه مع الحدود المصرية والتي تذهب إلى مناطق الصعيد، حيث النزاعات القبلية بين القبائل وعائلات الصعيد، وعمليات الثّأر التي تستدعي ذلك.

ينبه تقرير أعده خمسة من خبراء لدى الامم المتحدة ينسق عملهم الخبير الإقليمي "خليل مسن"، على استمرار تدفق الأسلحة إلى ليبيا ومنها يجري تهريبه إلى 14 دولة على الأقل، وسعى الفريق أثناء فترة مهمته إلى ترتيب زيارات لتلك الدول، الذي أكد من خلال تقريره على الانتهاكات المستمرة لقرار حظر الأسلحة المفروض على ليبيا والذي يشكل «إحدى العقبات الكبرى في سبيل الاستقرار داخل البلد والمنطقة». وبحسب التقرير الذي سلّم لمجلس الأمن تطبيقًا لمقتضيات القرار رقم 2011/1773 فإنه على الرغم من التطورات الإيجابية الطفيفة التي تحققت على صعيد إعادة بناء القطاع الأمني الليبي إلا أن الأسلحة في معظمها تحت سيطرة جهات مسلحة غير تابعة للدولة كما أن نظم مراقبة الحدود لا تزال ضعيفة[8].

وبحسب تقرير مكمل، نشرته لجنة العقوبات على ليبيا فإنه توجد أدلة واضحة على خروج كميات كبيرة من الأسلحة الليبية أثناء وبعد الثورة، ولاسيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فضلا عن المتفجرات، وفي هذه الحالة فإن توريد هذه الأسلحة قد أجّج النشاط الإرهابي في المنطقة والإجرام المسلح والنزاعات المحلية، وخاصة في شمال مالي[9]، تكشف التقارير أن عمليات نقل غير مشروعة للسلاح الليبي تمت برعاية الدولة جوًّا إلى جماعات مسلحة في الجمهورية العربية السورية، وبحرا إلى جمهورية مصر العربية، حيث يصل نشاط المهربين الى شبه جزيرة سيناء، وقطاع غزة، ومن المرجح أن تسهم تلك الأعتدة المهربة في تعزيز قدرات الجماعات الإرهابية في تونس والصومال ودول الساحل والصحراء، كما ويعتقد على نطاق واسع أن حركة السيليكا المشكلة أساسا من الأقلية المسلمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، قد استعانت في مارس 2013 بالسلاح الليبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في القيام بانقلابها العسكري، وفي إدارة الأزمة الأمنية التي أعقبت ذلك، وتتهم الأمم المتحدة عدة دول برعاية عمليات نقل الأسلحة إلى المعارضة الليبية في بدايات "الربيع العربي"، وبعد ذلك من ليبيا إلى خارجها وخاصة إلى المعارضة السورية[10].

تواجه المنطقة الليبية في دوائرها الجيو-سياسية المختلفة تحديات وتهديدات إجرامية وأمنية متأزمة ومعقدة التركيب من خلال تجارة مختلف أنواع الأسلحة وصولا إلى تنامي عمليات الاتجار بأكثر من 28 مليون قطعة سلاح كانت بيد النظام الليبي السابق[11]. وأصبح النداء الآن في ظل هذا المأزق الأمني الليبي من أجل تعزيز مراقبة الحدود وتنسيق العمل المشترك بين الدول المجاورة لليبيا من أجل تشكيل منصة رصد لمستويات انتشار السلاح الليبي بغية الحد من تهريبه إلى الخارج. ومن المناسب أن تجد التدابير العملية التي اقترحتها دول الجوار الليبي على المستويين السياسي والتخطيط عبر الحدود طريقتها إلى التجسيد الفوري واستثمار جهود دول الميدان المكونة من موريتانيا والجزائر ومالي والنيجر في مجال تعزيز أمن الحدود المشتركة وتقوية التنسيق الأمني على صعيد مواجهة وقف جلب ونشر الأسلحة الليبية بمختلف أشكالها.[12]

ومن شأن توسيع عمليات التنسيق الأمني بين ليبيا والدول الأفريقية أن يسهم في تغير التحديات الأمنية الراهنة، والحكومة الليبية التي سبق وأن طالبت بالتدخل الدولي مطالبة اليوم بالضغط على الاتحاد الأفريقي من أجل حثه على تشكيل قوة إفريقية خاصة بأمن حدودها الجنوبية والشرقية، وقطع الطريق على عمليات تمويل الميليشيات الليبية[13]، وهناك إمكانية لتمويل هذه القوة من مداخيل النفط الليبي، كبديل حكومي مؤقت عن شراء الذخيرة والسلاح الذي غالبا ما يسقط في أيدي مجموعات الكتائب الأكثر استنادا إلى حكومة طرابلس[14].

خاتمة:

يتوقف الانتشار الواسع للأسلحة في ليبيا على أداء الحكومات الانتقالية والمجلس الانتقالي والمؤتمر الوطني فيما يتعلق بقضية نزع أسلحة الثوار من جهة، ومن مبادرات دول الجوار الإقليمي في الوقوف فعليا واتحاديا مع الاتجاهات السياسية المحلية الليبية من أجل احتواء الأزمة ومسح الأسلحة من أيدي الأفراد والمتطرفين والقبائل، بسياسات مختلفة، قد تكون من أهمها تلك التي تستدعي احتواء الثوار الراغبين في الاتجاه العسكري ودمجهم في نطاق منظم ومحكم وحسب قوانين متعارف عليها في قطاعات الجيش والشرطة لدى وزارتي الدفاع والداخلية، بما تتطلبه شروطهم الصحية والأيديولوجية والثقافية والعلمية، وبما يخدم الصالح العام للدولة ويحمي الجوار الإقليمي كذلك، والحد من النزاعات الحدودية بين المتمردين والطوارق في دول الساحل والصحراء، بالإضافة إلى ضرورة نجاح الحكومة الليبية في جمع سلاح الثوار سيخفف بدرجة كبيرة من حالة الاحتقان الداخلي الموجود بين الليبيين والقبائل الليبية التي تسلحت هي الأخرى خلال الثورة، تحسبا لما قد يجد على الساحة من نزاعات قبلية قد تخرج للسطح في ظل بيئة سياسية غير مستقرة من جميع النواحي.

الهوامش

---

(1)- طارق راشد عليان, دولة الميليشيات: خريطة انتشار الجماعات المسلحة في ليبيا, على الرابط التالي www.almala.net:

(2)- عبيد اميجن, انتشار السلاح الليبي و التعقيدات الامنية في افريقيا, مركز الجزيرة للدراسات.

(3)- نفس المرجع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(4)- ابراهيم المنشاوي, الصراع يحتدم : مازق الجماعات المسلحة في ليبيا, المركز العربي للبحوث و الدراسات, يناير 2014.

(5)- نفس المرجع.

(6)- عبيد اميجن, مرجع سابق.

(7)- سالم ابو ظهير, فوضى اسمها فوضى السلاح, على الرابط :www.middle-east.online.com.

(8)- نفس المرجع.

(9)- عبيد اميجن, مرجع سابق.

(10)– وحدة تحليل السياسات في المركز العربي ليبيا و مخاوف الانزلاق في طريق الاقتتال الاهلي الشامل المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات يونيو 2014 ص 1.

(11)- شيماء عبد الفتاح الاقتصاد الليبي بعد الثورة افاق افريقية الهيئة العامة للاستعلامات 2013 ص.92

(12)- عبيد اميجن مرجع سابق.

(13)- سالم ابو ظهير مرجع سابق.

(14)- عبيد اميجن مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com